

ضوابط التحكم في رتبة الجملة الاسمية

أ. حمزة دحماني

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

الجزائر

الملخص:

في اللغة العربية ظواهر كثيرة تثير انتباه الباحثين، وتتطلب منهم الوقوف والتأمل، ومن بينها ظاهرة الرتبة النحوية، وضوابط التحكم فيها من خلال الجملة الاسمية.

وهذه الدراسة ما هي إلا مساهمة متواضعة هدفها نفض الغبار على مصطلح الرتبة في التراث النحوي التي لم يفرد لها النحاة بابا مستقلا في دراساتهم بل جاءت مشتة هنا وهناك في ثنايا كتبهم، وقد حاولت جهد الطاقة الوقوف على مفهومها وجمع شتاتها، وعرض مسألتها عرضا يكشف عن خباياها كما وقفت في تصور اللغويين، ليتم إضاءتها من خلال نصوص المصادر التي تناولت الرتبة لكن من زوايا مختلفة، متحريرا الترتيب الزمني والتنويع المكاني في التعامل مع النصوص التي شرحت هذه القرينة قدر المستطاع.

وككل باحث يطرأ موضوعا ما إلا وتتنباه مجموعة من الأسئلة تدور في فلك هذا الموضوع، فقد سألت نفسي كيف يكون هذا الترتيب في الجملة الاسمية؟ ولماذا هذا الترتيب؟ هل لمثل هذا الترتيب سرٌّ أم غير ذلك؟ وهل هذا الترتيب في الجمل الاسمية يخضع لضابط معين؟، وإن كان هناك ضابط كيف يؤثر في هذا الترتيب؟ وإذا اختلف هذا الترتيب ماذا يحدث؟... وغيرها

من الأسئلة تجعلني في حيرة من أمري فلا بد أن أجيب عليها في ثانيا هذا الموضوع.

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة المتواضعة لظاهرة الرتبة فهو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على الملاحظة والتحليل والاستقراء في عرض الظاهرة، وذلك بالرجوع إلى المصنفات النحوية والبلاغية والاطلاع عليها، وهي أقوال العلماء وأراؤهم ومذاهبهم في هذه القرينة "الرتبة".

فبينما نحن نتوخى العثور على تصور للرتبة في الجملة العربية علنا نقف على بعض الدرر التي تحفل بها الكتب النحوية معتمدين في ذلك على خطة تبتدئ بالتعريف اللغوي والاصطلاحي، ثم محاولة استقصاء مفهوم الرتبة في أبواب الكتب النحوية المتوفرة لدينا. ويمكن ترتيب عناصر هذا العرض على الشكل التالي:

1- مفهوم الرتبة : ينبغي قبل البدء في دراسة هذه القرينة النحوية أن ننبه إلى أن الجملة العربية هي نقطة الانطلاق في عملنا، لأنها تمثل أصغر وحدة ذات معنى في أي نص لغوي، وسنحاول أن نلقي الضوء على قرينة الرتبة انطلاقاً مما توفر لدينا من مصادر نحوية سواء قديمة أو حديثة.

أ/أما الرتبة لغة وردت في المعجم الوسيط بمعنى «المنزلة والمكانة، أو المنزلة الرفيعة، ودرجة من درجات الشرف تمنحها الدولة من ترى تكريمه ورتب الشيء يرتب رتوباً ثبت ودام ولم يتحرك، وعيش راتب: ثابت دائم، ورتب الرجل يرتب رتباً: انتصب، ومنه رتب الكعب رتوباً: انتصب وثبت.

والرتبة بالضم، والمرتبة: المنزلة عند الملوك ونحوها، وفي الحديث: "من مات على مرتبة من هذه المراتب بعث عليها" (ابن منظور، ج. 1994 م. مادة: رتب) 93/6. أي العبادات الشاقة. والمرتبة: المنزلة الرفيعة: أراد بها الغزو والحج، ونحوها من العبادات الشاقة، وهي مفعلة من رتب إذا انتصب قائماً، والراتب جمعها، قال

الأصمعي : «والمرتبة: المرقبة ، وهي أعلى الجبل» (الزبيدي، م. 1973 م. مادة(رتب) 482/2). وقال الخليل: «المراتب في الجبال والصحاري من الأعلام التي يرتب عليها العيون والرقباء» (الفراهدى ، خ. 1985. مادة(رتب) 115/8). وجاء في حديث حذيفة قال يوم الدار: «أما أنه سيكون لها وقفات ومراتب، فمن مات في وقتها خير ممن مات في مراتبها» (الزمخشري، ج. 1982 م. 153). والمراتب هنا مضايق الأودية في حزونة.

أما عند الجرجاني في التعريفات: «المتقدم بالرتبة هو ما كان أقرب من غيره إلى مبدأ محدود لهما، وتقدمه بالرتبة هو تلك الأقربية. وهما: إما طبعي، إن لم يكن المبدأ المحدود بحسب الوضع والجعل بل بحسب الطبع، أتقدم الجنس على النوع، وإما وضعي، إن كان المبدأ بحسب الوضع والجعل، كترتيب الصفوف في المسجد بالنسبة إلى المحراب، أي كتقدم الصف الأول على الثاني، والثاني على الثالث، إلى آخر الصفوف» (الجرجاني، ش. 1403 هـ/ 1983 م. ص: 255)

نستنتج من التعريفات السابقة أن الرتبة مفهوم يعني الثبات، والمنزلة، وجمعها مراتب أي درجات ومنازل، و تقدم الرتبة يعني الأقربية أيتقدم الأول على الثاني والثاني على الثالث. كما يعني المفهوم بنية تتضمن مستويات متتابعة بشكل سلمي ابتداء من وحدة كبرى إلى وحدات صغرى.

ب / والرتبة في الاصطلاح هي ذلك الموقع التي تحتله كل وحدة لغوية داخل الجملة: إذ بواسطتها يمكن التمييز بين التركيب الاسمي والتركيب الفعلي. ولقد تعددت تعريفات الرتبة عند اللغويين على أنها «علاقة موقعية بين جزئين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منها من الآخر على معناه» (مذكور، ع. 1987 م. ص: 199). وقد تعتبر ظاهرة من الظواهر التي تساعد على تحديد مواقع الكلمة من خلال التركيب ومعرفة وظائفها ، وفي ذلك يقول مصطفى الساقى: «تعتبر الرتبة بشكل عام من الظواهر الشكلية التي

بواسطتها يمكن تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلام كما يمكن تحديد معنى الأبواب النحوية وبالتالي معرفة وظائفها» (الساقى، م، 1977: ص: 186) ويقول أيضا أن «الرتبة تعني ملاحظة موقع الكلمة في التركيب الكلامي» (الساقى، م، 1977: ص: 186). وأما مصطلح الرتبة في الدراسات النحوية فيعد ملحظا رئيسيا من الملاحظ التي يقوم عليها تحديد الوظائف النحوية في اللغة العربية ، إذ تعد «الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلاق نحوية تركيبية» (النجار، ج، 1994 م: ص: 196) ، وفي هذا المضمار يقول عبد الحكيم راضي: «ويقصد بها ترتيب المواقع بين الأجزاء داخل الجملة» (راضي، ع، 1984 م: ص: 142).

فالرتبة مرتبطة بعملية تركيب الحدث الكلامي عن طريق إعطاء كل وحدة لغوية الموقع التي تتطلبه علاقات التركيب اللغوي في اللغة المخصصة، إلا أنها - الرتبة - لا تنهج نهجا واحدا في بناء التراكيب اللغوية؛ حيث أن كل لغة لها طريقتها ونهجها في ترتيب الكلمات وتنوع وظائفها النحوية وتعددتها ولذلك اعتبر نقطة اختلاف بين اللغات (الراجعي، ع، 1974 م: ص: 154).

هذه تعاريف تدور كلها في فلك واحد مفادها أن الرتبة هي ترتيب المواقع بين الأجزاء داخل الجملة، كما هي وصف لمواقع الكلمات في التراكيب (قدور، أ، 1996 م: ص: 142). لذا وجدنا النحاة يعتمدون الموقعية في الأساس، معتبرين أن الرتبة هي التي تحدد وظائف الابتدائية والفاعلية والمفعولية بالإضافة، ويتضح ذلك من قولنا: "زيد منطلق" و"انطلق زيد" و"رأيت زيدا" و"هذا كتاب زيد"؛ فتتوزع مواقع "زيد" دليل على تنوع علاقاتها النحوية.

والحرية التي تتمتع بها اللغة العربية في ترتيب أجزاء التركيب تخضع لضوابط تتحكم فيها فتحد من حرية الرتبة وقد تمنعها من الحركة وتلزمها مكانا واحدا، ومن أهم هذه

الضوابط: الصدارة، والإضمار، والحصر، واللبس، فكلها تتحكم في المراتب وفقا لقواعد مضبوطة، وأن الإخلال بهذه الضوابط من شأنه أن ينعكس على المعنى ويؤدي إلى خلاف المراد.

2 الصدارة :

من جملة القيود التي وضعها النحاة للتحكم في الرتبة الصدارة، والتي لها دور في الحرية والحد من حركية الرتبة، فكما أن هناك بعض الأدوات - كأداة الاستثناء - لا تكون في بداية الجملة؛ إذ لا بد أن يتقدم عليها الفعل أو المبتدأ أو الخبر، فإن هناك أدوات أخرى لا تقبل إلا الصدارة ولا ترضى بغير الصدر بديلا.

إن الصدارة في اللغة مفهوم يدور حول التقدم والسبق والأولية (ابن منظور، ج. 1994 م. مادة (صدر)).، وقد يطلق هذا المصطلح في النحو على مجموعة من الأسماء التي تنصدر التراكيب العربية سواء كانت فعلية أو اسمية و معنى الصدارة بهذا المفهوم جزء من معنى الجملة لأن «كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفا فمرتبه الصدر كحروف الاستفهام، و التحضيض وإنّ وأخواتها وغير ذلك، وأما الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة فإنها وإن أثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر إجراء لها سائر الأفعال» (السيوطي، ج. بدون تاريخ، 1/265).

ولقد عد حسان تمام الصدارة من القرائن اللفظية وذلك حين تحدث عن الأدوات المبنيات قائلًا: «ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى التي تعينها الرتبة على الاستغناء على الإعراب» (تمام، ج. 1998 م. ص: 224)، وهذه الأدوات على نوعين: أحدهما الأدوات الداخلة على الجمل، ورتبتها على وجه العموم الصدارة نحو: النواسخ جميعا وأدوات النفي

والتأكيد والاستفهام والنهي والتمني والترخي والعرض والتحضيض والقسم والشرط والتعجب والنداء والثاني الأدوات الداخلة على المفردات ورتبتها دائماً رتبة التقدم، ومن هذه الأدوات حروف الجر والعطف والاستثناء والمعية والتفيس والتحقيق والتعجب والتقليل والابتداء والنواصب والجوازم التي تجزم فعلاً واحداً (تمام، ح. 1998م ص: 224 - 225).

تقدم أن كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه فمرتبه الصدر، كحروف النفي والتثنية والاستفهام والتحضيض وإن وأخواتها، وحروف الصدور لا يعمل ما قبلها (ابن السراج، أ. 1996م، 2/ 630) فيما بعدها وهذه الرتبة (صدارة الأدوات) هي التي دعت النحاة إلى صوغ عبارتهم الشهيرة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (تمام، ح. 1998م ص: 207)، وقد يتقدم على الاستفهام حرف الجر فلا يعمل في الاستفهام ما قبله «لئلا يخرج عن حكم الصدر، وإنما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم» (السيوطي، ج. 1984م، 1/ 265).

هذه إطلالة موجزة على مفهوم الصدارة وبعض خصائصها أما عن حال أدوات الصدارة وكيفية تحكمها في الرتبة فيمكن توضيحها ببعض الأمثلة والتي تدور حول المبتدأ والخبر دون النواسخ. ولنأخذ قول ابن مالك:

...أو لازم الصدر كمن لي منجدا

"فمن" مبتدأ و"لي" خبر، ولا يجوز تقديم الخبر على "من" فلا تقول: "لي من منجدا" (ابن عقيل، ب. 1985م، 1/ 238).

الخبر يتأخر وجوبا إذا كان المبتدأ قد تضمن حرفا من حروف الصدور وذلك نحو: «من قائم؟ وأيهم جالس؟ فلا يجوز في هذا المبتدأ التأخير، لا بد من تقديمه لما تضمنه من حروف الاستفهام وهي الهمزة، والأصل في قولك: من

جالس؟ أم عمرو أم زيد أم خالد جالس؟ فأرادوا الاختصار فوضعوا مكان هذا كله "من" و"أيهم" فقالوا: أيهم جالس؟ أيهم بما فيها من النيابة مناب المبتدأ كانت مبتدأ، وبما فيها من النيابة مناب الهمزة كانت استفهاماً، وبما فيها من النيابة مناب "أم" كانت سؤالاً عن التعيين» (ابن السراج، أ. 1996م، 1/588-589).

وإذا تضمن المبتدأ الشرط يلزم التقديم فتقول: «أيهم يكرمك أكرمه، فأيهم مبتدأ وخبره يكرمك - وأكرمه جواب الشرط - ولا يجوز أن يكون "أكرمه" هو الخبر لأن الشرط والجزاء لا بد أن يكونا جملتين، وإذا جعلت "أكرمه" خبراً عن المبتدأ صار الجواب مع الشرط جملة واحدة، ولزم "أيهم" التقديم لتضمنه حرف الشرط، وحرف الشرط له صدر الكلام» (ابن السراج، أ. 1996م، 1/589).

وقد يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير إما بنفسه، وإما بغيره، أما استحقاقه للتصدير بنفسه فيكون له صدر الكلام نحو: "من في الدار؟" فمن "اسم استفهام مبتدأ" و"في الدار" خبره، وكذلك الشأن في نحو: "من يقيم أقم معه"، فمن "اسم شرط وهو مبتدأ" و"يقم" خبره أما في هذا المثال: "كم عبد لزيد" فكم هنا خبرية وهي مبتدأ، و"عبد" مضاف إليه، و"لزيد" خبر "كم"، والخبر في هذه الأمثلة لا بد عليه أن يتأخر، والمبتدأ فيها لازم الصدر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: "أو لازم الصدر" (الأزهري، خبءون تاريخ، 1/173).

أما بالنسبة لاستحقاق المبتدأ للتصدير بغيره فإما أن يكون مقدماً عليه نحو: "لزيد قائم"، فزيد مبتدأ و"قائم" خبره وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدمت عليه لام الابتداء، وهي مانعة من تأخيره، ولام الابتداء ملازمة لصدر الكلام، وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: «أو كان مسنداً الذي لام الابتداء» (ابن عقيل، ب. 1985م، 1/236)، فلا يجوز تقديم الخبر على اللام إلا شذوذاً كقول الشاعر:

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَحْوَالَا

فلأنت مبتدأ مؤخر و"خالي" خبر مقدم. (ابن عقيل، ب. 1985، 1/237).

ويرى ابن مالك أن الخبر إذا كان له صدر الكلام وجب تقديمه وفي هذا المضممار يقول:

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا

(ابن عقيل، ب. 1985، 1/239).

"كأين" الكاف جارة لقول محذوف، أين اسم استفهام خبر مقدم، و"من" اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر، و"علمته" فعل وفاعل ومفعول أول، و"نصيرا" مفعول ثاني "لعلم" (ابن عقيل، ب. 1985، 1/239). وكذلك الشأن في قولك: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ ومتى القيام؟ «كيف ومتى وأين أخبار مقدمة وما بعدها مرفوع بالابتداء، ولا يجوز تأخيرها لما فيها من الاستفهام، والاستفهام يطلب بصدر الكلام» (ابن السراج، أ. 1996، 1/587).

فإذا قلت: أين زيد؟ فالأصل: أزيد في الدار أم في السوق أم في الحانوت؟ فإن ابن أبي الربيع يرى بأن النحاة «جعلوا مكان هذا كله "أين" فقالوا أين زيد؟ فأين نائبة مناب الظرف، وهمزة الاستفهام و"أم" فكانت خبرا بما فيها من نيابتها مناب الظرف، ولزمت التقديم بما فيها من نيابتها مناب الاستفهام، وكانت سؤالا عن التعيين لنيابتها مناب أم وكذلك متى القيام؟» (ابن السراج، أ. 1996، 1/587).

هذه نظرة موجزة دارت حول الصدارة وكيفية تحكمها في المراتب وذلك من خلال بعض الأمثلة التي تتعلق بوجوب تقديم المبتدأ والخبر، كما أني أغفلت الحديث في هذه المسألة عن الصدارة في النواسخ على أن أتعرض لها في بحوث مستقبلية.

3 الإضممار:

سأحاول أن أدرس في هذا العنصر الضمائر من خلال التقديم والتأخير، ومن حيث موقعها داخل التركيب وأثره على ترتيب مكونات الجملة. ومن هنا يمكن أن نطرح السؤال التالي:

- كيف يتحكم الإضمار في الرتبة؟

إن كل مضمّر تقدم لفظاً ومعنى لا يجوز تقديمه، وكل مضمّر تقدم لفظاً لا معنى فإنه جائز التقديم وإلى هذا أشار ابن السيد بقوله: «مرتبة الفاعل قبل المفعول، ومرتبة المفعول الذي يتعدى إليه الفعل بغير واسطة قبل مرتبة المفعول الذي يتعدى إليه بواسطة، وإذا تعدى الفعل إلى مفعولين الأول منهما فاعل في المعنى كقولك: "كسوت زيدا ثوباً" فمرتبة الذي هو فاعل في المعنى مقدمة على مرتبة الذي هو مفعول به له، ومرتبة المبتدأ أن يكون قبل الخبر، فكل ما وقع في هذه الأشياء من مرتبة، لم يجز أن يتصل به ضمير يعود على ما بعده، ومن وقع منهما في غير مرتبته جاز» (البطلوسي، 1980م، ص: 229-230). وتعرض إلى بعض النماذج التطبيقية لصور التقديم وحكم الإضمار فيها مكتفياً بالمبتدأ والخبر.

من بين الحالات التي يتقدم فيها الخبر إذا اشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو: "في الدار صاحبها"، "فصاحبها" مبتدأ والضمير المتصل به راجع إلى "الدار" وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر نحو: "صاحبها في الدار" لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (ابن السراج، 1996م، 1/588)، وإذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو: "على التمرة زيد مثلاً" فيجوز تأخير الخبر على المبتدأ بأن يتوسط بينه وبين صفته نحو: "زيد على التمرة مثلاً" (ابن السراج، 1996م، 2/248)، ومن القرآن الكريم ما نجده في قوله تعالى: (أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالٍ) (محمد: 24). "فأقفالها" مبتدأ مؤخر، و"على قلوب" خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بأقفالها على قلوب وهي

متأخرة في الرتبة لأنها بعض متعلق الخبر، لأن الخبر على الصحيح هو الاستقرار، والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر بترتيبه التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (الأزهري، خبّدون تاريخ: 175/1 - 176)، وما جاء من الشعر قول أحد الشعراء:

أهابك لإجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها

فلو قال: "حبيبها ملء عين" عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (ابن هشام، جّدون تاريخ: 151/1 - 152). ومن المثل في قولهم: «في أكفانه لف الميت، وفي بيته يؤتى الحكم» (السيوطي، ج: 1984م. 104/1)، إن ما يمكن الخروج به كخلاصة هو تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير المبتدأ (ابن الحاجب، ج: 1982م. 5/1).

4 الحصر:

الحصر في اللغة الإحاطة والتحديد، وعند أهل العربية هو القصر، وهو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه (السيوطي، ج: 1987م. 204/3). ولما كان الحصر هو القصر فقد اكتفى العلماء بتعريف القصر، وهو عندهم: «تخصيص شيء بشيء بطريقة مخصوصة» (السكاكي، أ. بّدون تاريخ: 141)، فيكاد يغزو أبواب النحو؛ إذ يقع بين المبتدأ والخبر نحو: "ما زيد إلا كاتب" وبين الفاعل والنحو: "ما قام إلا زيد"، وبين الفاعل والمفعول نحو: "ما ضرب زيداً إلا عمرو"، وبين المفعولين نحو: "ما أعطيت زيداً إلا درهماً"، وبين الحال وذو الحال نحو: "ما جاءني زيد إلا راكباً" و"ما جاءني راكباً إلا زيد"، وبين كل طرفين (السكاكي، أ. بّدون تاريخ: 125)، وأهم صور الحصر أربعة هي: (السكاكي، أ. بّدون تاريخ: 125)

❖ الصورة الأولى: تقديم ما حقه التأخير: وتأتي هذه الصورة في مواضع منها:

- تقديم الخبر على المبتدأ نحو قوله تعالى: (لِلَّهِ الْأَمْرُ) (الروم: 4).

- تقديم المفعول به على الفعل نحو قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نُسْتَعِينُ) (الفاتحة:5)

- تقديم المفعول له على الفعل مثل: "احتراما لك قمت".

- تقديم الحال على عاملها نحو: "ماشيا حججت".

❖ الصورة الثانية: العطف وله ثلاث صور هي:

- العطف بـ "لا" بعد الإثبات نحو: "منصور مهندس لا طبيب"، و"المعلم غازي لا محمود".

- العطف بـ "بل" بعد النفي مثال: "ما منصور طبيبا بل مهندس".

- العطف بـ "لكن" بعد النفي نحو: "ما خالد تلميذا لكن علي".

❖ الصورة الثالثة: النفي والاستثناء ويكون المقصور عليه في هذه الطريقة بعد أداة الاستثناء كما في قوله تعالى: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ) (آل عمران:144).

❖ الصورة الرابعة: التأكيد بـ "إنما"، ويكون المقصور عليه مؤخرا وجوبا كما في قوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) (فاطر:28).

وسأعرض لطبيعة الحصر واستعماله وتحكمه في الرتب من خلال باب المبتدأ والخبر انطلاقا من صورتين: إحداهما الحصر بالنفي والإثبات "ما وإلا" وثانيهما التوكيد بـ "إنما"، على ألا أتناول العطف لأنه لا يمس التقديم بوجه من الوجوه، وسأترك صورة "تقديم ما حقه التأخير" في مبحث آخر.

يقول الجرجاني: «وإذا قد عرفت أن الاختصاص مع "إلا" يقع في الذي تؤخره من الفاعل والمفعول، فكذلك يقع مع "إنما" في المؤخر منهما دون المقدم....وكما لا يجوز أن يستوي الحال بين التقديم والتأخير مع "إلا" كذلك لا يجوز مع "إنما"» (الجرجاني، ع. 1998. ص:337).

فلقد اختص ما بعد "إلا" بالحصر دون الذي قبلها، لاستحالة وجود الحرف قبل وجوده وهو "إلا" (الزملكاني، ك. 1984. م. 80)، وحينئذ يجب تأخير الخبر إذا

جاء بعد "إلا" لفظاً أو معنى نحو: "ما زيد إلا قائم" و"إنما زيد قائم" (الرضي، م. 1982، 98/1)، ولا يجوز في هذا التقديم لأنك لو قلت: "ما قام إلا زيد" لكان معنى آخر، وكذلك لو قلت: "إنما قام زيد" لاختلف المعنى (ابن السراج، أ. 1996، 590/1).

وفي هذا الصدد يقول الجرجاني: «أعلم أن قولنا في الخبر إذا آخر نحو: "ما زيد إلا قائم"، أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها، ونفيت ما عدا القيام عنه فإنما نعني أنك نفيت عنها الأوصاف التي تُنافي القيام نحو أن يكون جالسا أو مضطجعا أو متكئا أو ما شاكل ذلك، ولم تُرد أنك نُفِيتَ ما ليس من القيام بسبيل؛ إذ لسنا ننفي عنه بقولنا: "ما هو إلا قائم": أن يكون أسود أو أبيض أو طويلا أو قصيرا أو عالما أو جاهلا. كما أننا إذا قلنا: "ما قائم إلا زيد"، لم نرد أنه ليس في الدنيا قائم سواه؛ وإنما نعني: ما قائم حيث نحن وبحضرتنا، وما أشبه ذلك» (الجرجاني، ع. 1998، ص: 340).

أما إذا كان الخبر مقرونا بـ "إلا"، أو ما كان في معنى ذلك، فيجب تقديمه وجوباً نحو: "ما فارس إلا زيد" و"ما في الدار إلا عمرو"، وما كان بمنزلة هذا كقولهم: "إنما فارس زيد" (ابن السراج، أ. 1996، 588/1).

وخلاصة الأمر أنه إذا دخلت "ما و إلا" على المبتدأ والخبر كان الحصر للثاني (الزملكاني، ك. 1984، 81)، ونجد الجرجاني يؤكد على أنه «إذا كان الكلام "بما وإلا" كان الذي ذكرته من أن الاختصاص يكون في الخبر إن لم تقدمه، وفي المبتدأ إن قدمت الخبر، أوضح، وأبين، تقول: "ما زيد إلا قائم"، فيكون المعنى أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يُتوهم كون زيد عليها بجعله صفةً له، وتقول: "ما قام إلا زيد"، فيكون المعنى أنك اختصت زيداً بكونه موصوفاً بالقيام، فقد قصرت في الأول الموصوف على الصفة، وفي الثاني الصفة على الموصوف» (الجرجاني، ع. 1998، ص: 340).

ما يقال عن "ما" و "إلا" يقال عن "إنما"؛ إذ لو تركنا الخبر في موضعه ولم نقدمه على المبتدأ كان الاختصاص له، وإن قدمناه على المبتدأ صار الاختصاص الذي كان له المبتدأ، فتقول: "إنما هذا لك"، فيكون الاختصاص في "لك" بدلالة أنك تقول: "إنما هذا لك لا لغيرك"، وتقول: "إنما لك هذا"، فيكون الاختصاص في "هذا" بدلالة أنك تقول: "إنما لك هذا لا ذاك"، وعلى هذا المنوال قوله تعالى: (فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ) (الرعد: 40)، وكذلك قوله أيضا: (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ) (التوبة: 93)، والظاهر أن الاختصاص في الآية الأولى للمبتدأ الذي هو "البلاغ" والحساب "لا على الخبر الذي هو" عليك"، وعلينا "وفي الآية الثانية في الخبر الذي هو" على الذين" لا على المبتدأ الذي هو "السبيل" (الرجاني، ع. 1998. ص: 339-340).

اللبس:

ولما كانت العربية هي لغة البيان واللبس عكس ذلك، كان على اللغويين العرب أن يجنحوا إلى السبيل الذي يأمن المخاطب فيه أمن اللبس ويزيله، رغبة في الحفاظ على العربية وصيانة قواعدها وقوانينها من أي اضطراب أو غموض قد يؤدي بالمتحدث أو المتلقي إلى طمس المعنى وضياع الحقيقة (الخويسكي، ز. 1989. ص: 4).

والمصدر الذي نود الوقوف عنده هو الرتبة "التقديم والتأخير"؛ إذ الأصل فيه عدم اللبس، إلا أن الكاتب أو الشاعر قد يذهب مذهب التوعر فيقدم ويؤخر دون أن يراعي الأصول قاصدا اللبس والتعمية، فمن وصايا النقاد للكتاب أن يجتنبوا ما يكسب الكلام تعمية فيرتبون ألفاظهم ترتيبا صحيحا (الجاحظ، أ. 1970. م. 1/138)، وهذا ما جعلنا نتساءل: هل للبس دور في الحد من حرية الجملة العربية ومن حركة وحداتها اللغوية ؟.

وبطبيعة الحال فإن الحديث عن "الرتبة في الجملة الاسمية" يدفعنا إلى بيان هذا الأمر من خلال التباس المبتدأ بالخبر، وكذلك التباس بالفاعل. ومن الطبيعي أن المبتدأ والخبر يتميزان بنوع من الحرية ، لذا فإن التركيب اللغوي يسمح بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى اللبس ، ويلتزم كل من المبتدأ والخبر موضعه إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر، فالمعرفتان نحو: "زيد أخوك"، فإن كل من هذين الجزء ين صالح لأن يخبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض، فإذا عرف السامع "زيدا" بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب وأردت أن تعرف ذلك قلت: "أخوك زيد"، ولا يصلح لك أن تقول:

"زيد أخوك"، وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه ، وأردت أن تعينه عنده

قلت: "أخوك زيد" ولا يمكن أن تقول: "زيد أخوك" (ابن مالك، م. 1/365).

أما النكرتان المتساويتان نحو: "أفضل منك أفضل مني" فإن كل واحد من هذين الوصفين نستطيع أن نخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده، فإذا جعلت "أفضل منك" مبتدأ ، "وأفضل مني" خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة ، ولهذا أشار الناظم:

فَأَمْنُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُرْآنِ ❖❖❖ عُرْفًا وَكُرًّا عَادِمِي بَيَانِ (ابن عقيل، ب. 1/231)

وهناك «جماعة من النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كان معرفة، فلا يجيزون أن يقال "أخوك زيد و المراد زيد أخوك"» (السيوطي، ج. 1/1984 م. 150/3) ، وحجتهم في ذلك وقوع إشكال لدى السامع في معرفة أيهما المسند وأيهما المسند إليه، ويشبه ذلك إلى حد كبير منزلة الفاعل والمفعول إذا وقع

الإشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك: "ضرب موسى عيسى" (السيوطي، ج. 1984 م. 151/3).

وقد علل ذلك الجرجاني بقوله: «...ومثاله ما تصنعه ب"زيد والمنطلق" حيث تقول مرة: "زيد المنطلق"، وأخرى: "المنطلق زيد". فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ. وكذلك لم تؤخر "زيدا" على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا» (الجرجاني، ع. 1998. ص: 148). وإلى هذا المضمار يشير السيوطي بقوله: «فإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلبس إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرا ومخبرا عنه» (ابن السراج، أ. 1996 م. 190/1).

هذا كله إذا كانا المبتدأ والخبر متساويين ولا قرينة بينهما، أما إذا كانت بينهما قرينة فاللبس ينتفي وبالتالي «جاز التقديم والتأخير نحو: "أبو حنيفة أبو يوسف"، ونحو قول الكميّ بن زيد الأسدي:

كلام النبيّن الهداة كلامنا ❖❖❖ وأفعال أهل الجاهلية نفعل (ابن عقيل، ب. 1985 م. 234/1)

فإن المراد كلامنا بكلام النبيّن وليس تشبيه كلام النبيّن بكلامنا، والمراد في الأولى تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة وليس العكس، فكل من: "أبي حنيفة" وكلام النبيّن "خبر مقدم" (السامرائي، ف. 2000. ص: 67)، فالقرينة المعنوية هنا هي التشبيه لذا سمحت بأن يكون "أبو يوسف وكلامنا" مبتدأ سواء تقدما أو تأخرا لأنهما مشبه، و"أبو حنيفة"، وكلام النبيّن "خبر سواء تقدما أو تأخرا لأنهما مشبه به. وإلى هذا أشار الجرجاني قائلا: «واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين، فيجعلهما مبتدأ وخبرا، ثم يقدم الذي هو الخبر، إلا أشكل الأمر عليك فيه، فلم تعلم أن

المقدم خبر، حتى ترجع إلى المعنى وتُحسِنَ التَّدْبِيرَ» (الجرجاني، ع. 1998، ص: 359).

ففي قول الشاعر:

نَمْ وَإِنْ لَمْ أَنْمَ كَرَايَ كَرَاكَ ❖❖❖ شَاهِدِي مِنْكَ أَنَّ ذَاكَ
كَذَاكَ (الجرجاني، ع. 1998، ص: 359)

«ينبغي أن يكون "كراي" خبراً مقدماً، ويكون الأصل "كراك كراي": أي نم وإن لم أنم فنومك نومي... وإذا كان كذلك فقد قدم الخبر وهو معرفة وهو ينوي به التأخير من حيث كان خبراً، قال فهو كبيت الحماسة:

بُنُوْنَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَائِنَا ❖❖❖ بُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ (ابن عقيل، ب. 1985، م. 1/233)

فقدم خبر المبتدأ وهو معرفة، وإنما دل على أنه ينوي التأخير المعنى، ولو لا ذلك لكانت

المعرفة إذا قدمت هي المبتدأ لتقدمها» (ابن مالك، م. 1982، 1/146).

وفي هذا المجال لابد أن تكون للقارئ الكفاءة اللغوية حتى يتسنى له معرفة المحكوم به والمحكوم عليه، أو المشبه والمشبه به أو المبتدأ والخبر؛ لأنه قد يستوي طرفا الجملة في التعريف ومع ذلك يجوز فيهما أن يتقدم الخبر وهو المشبه به ويتأخر المبتدأ كما قال ذلك الجرجاني.

ومن الحالات التي يجب تأخير الخبر فيها هو الخوف من التباس المبتدأ بالفاعل إذا تقدم الخبر وكان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر نحو: "أخوك قام"، فلو قدم والحالة هذه وقيل: "قام أخوك" على جعل "أخوك" مبتدأ مؤخرًا "وقام" جملة الخبر لا لتبس المبتدأ بالفاعل.

(السامرائي، ف. 2000، ص: 76- 77) على خلاف ما إذا كان الخبر صفة نحو: "زيد قائم" أو كان فعلاً رافعاً لظاهر أو لضمير بارز، فالأول نحو: "زيد قام أبوه" والثاني نحو: "أخواك قاما"، ففي هذه الحالة يجوز تقديمه ونستطيع القول: "قائم زيد" و"قام أبوه زيد" و"قاما أخواك". فالخبر إذا كان فعلاً فإنه لا

يجوز أن يتقدم لأنه إذا تقدم الفعل على الاسم خرج من حد الابتداء وارتفع الفعل.

الخاتمة:

وبعد هذه الجولة في كتب النحو، خرجنا من هذا البحث بعدة نتائج حصرناها في النقاط التالية:

- كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه، فمرتبه الصدر، كحروف التثنية والنفي والاستفهام والتضيض وإن وأخواتها.
- ما يمكن ملاحظته أن كل مضمّر تقدم لفظاً ومعنى فإنه لا يجوز تقديمه، وكل مضمّر تقدم لفظاً لا معنى فجائز تقديمه. فرتبة الفاعل قبل المفعول، ورتبة المفعول الذي يتعدى إليه الفعل بغير واسطة قبل المفعول الذي يتعدى إليه بواسطة، وبمعنى آخر وجوب تقديم الأخص؛ إذ يتقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب.
- يتحكم الحصر في تقديم المقولات النحوية تحكما واضحا؛ إذ يحتم نوعا من الترتيب ويجعل الرتب محفوظة إلى حد بعيد، كما له وظيفة تركيبية دلالية، بحيث لو قدم أو أخر لاختل النظام وصار المعنى معكوسا.
- اللبس قيد من القيود التي تحد من حرية الجملة العربية ومن حركية مفرداتها؛ إذ أن اغتصاب الأماكن والنزول في غير أوطانها من شأنه أن يؤدي إلى عدم التطابق بين المستوى المنطوق والفكرة، وإن لم يتم التطابق في هذه الحالة فسد النظم والتبست الطرق المؤدية إلى الغرض، واضطر القارئ إلى إعادة تركيب الأجزاء وتنسيقها حتى يحصل على صورة المعنى.
- إن موضوع الرتبة يبقى من الموضوعات الجديرة بالبحث والاهتمام وذلك لفهم المعاني الدلالية للتقديم والتأخير في اللغة العربية مما قد يساعد على المفاهيم التي تؤديها.

والرتبة في النحو هي الموقع الأصلي الذي يجب أن يأخذه اللفظ داخل الجملة بالنسبة للألفاظ الأخرى المرتبطة به بعلائق نحوية تركيبية . فالأصل في الجملة الفعلية في اللغة العربية مثلاً : فعل و فاعل ثم مفعول به ، و الأصل في الجملة الاسمية مبتدأ ثم خبر...وهكذا ، حيث تلعب الرتبة دوراً أساسياً في تحديد الوظائف النحوية في اللغة العربية .

غير أن هناك استثناءات تخرج فيها هذه الرتبة عن الأصل الموقعي إذا كان هناك ما هو أولى من احترام الرتبة . و بتعبير آخر هناك عوامل تؤثر في البعد الموقعي للفظ ، فتكون سبباً في الخروج عن الأصل ، لأن القواعد النحوية العربية تتسم بالمرونة ، ولولا مرونتها لجمدت التراكيب ولكانت اللغة على وتيرة واحدة ولانتفت الإبداعية داخل اللغة ، و لعل هذا كان من أسباب موت الكثير من اللغات ، و صمود العربية و إعجازها الذي استمدته من إعجاز القرآن الكريم .

- و نعتقد جازمين أن هذا العمل ما هو إلا محاولة جادة نبتغي فيها المنفعة العلمية العامة، راجين من المولى عز وجل أن يتقبله وينفع به، فإن كان ما قدمناه صواباً فهو من الله وإن كان عكس ذلك فهو من أنفسنا، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

المصادر والمراجع المعتمدة:

- القرآن الكريم رواية حفص لقراءة عاصم (قرص مضغوط).
- 1- الأزهري (خالد بن عبد الله) - 2000-دون تاريخ- شرح التصريح على التوضيح بحاشية يس بن زين الدين العليمي الحمصي- ط1- بيروت- لبنان- دار الكتب العلمية.
- 2- أساس البلاغة- الزمخشري (جار الله محمود بن عمر بن محمد)- 1982 م-دون طبعة - تح:عبد الرحيم محمود- بيروت- لبنان- دار المعرفة.

- 3- الأنصاري (جمال الدين بن هشام) - 1980م - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ط6 - حققها وشرحها ووضع فهرسها مصطفى السيقا، إبراهيم الأنباري، عبد الحفيظ شلبي - بيروت - لبنان - دار إحياء التراث العربي.
- 4- البطلوس (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد) - 1980 - الحل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل - دون طبعة - تح: سعيد عبد الكريم سعودي - العراق - دار الرشيد .
- 5- تمام (حسان) 1984 - الأصول: دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي - ط1 - الدار البيضاء - المغرب - دار الثقافة.
- 6- تمام (حسان) - 1998 م - اللغة العربية معناها ومبناها - ط3 - القاهرة - مصر - عالم الكتب للنشر والتوزيع والكتابة .
- 7- الجاحظ (أبو عثمان عمر بن بحر) - 1971 م - البخلاء - ط4 - حققه ونص عليه طه الحاجري - القاهرة - مصر - دار المعارف
- 8- الجرجاني (عبد القاهر) - 2003 م - دلائل الإعجاز في علم المعاني - دون طبعة - شكله وشرح غامضه وخرج شواهد الدكتور ياسين الأيوبي - صيدا - بيروت - المكتبة العصرية .
- 9- الجرجاني (علي بن محمد بن علي) - 1405 هـ - التعريفات - ط1 - تح: إبراهيم الأبياري - بيروت - لبنان - دار الفكر
- 10- ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر) - 1982 - الكافية في النحو - ط3 - شرح رضي الدين الأستريادي - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية .
- 11- الخويسكي (زين كامل) 1989 - مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين - ط1 - الإسكندرية - مصر - دار المعارف الجامعية.
- 12- الراجحي (عبد) - 1974م - النحو العربي والدرس الحديث - دون طبعة - بيروت - لبنان - دار النهضة العربية.
- 13- راضي (عبد الحكيم) - 1984 - البحث البلاغي عند العرب - مجلة معهد اللغة العربية - مكة المكرمة - السعودية - العدد 02
- 14- الزبيدي (محمد مرتضى الحسين) - 1973م - تاج العروس من جواهر القاموس - دون طبعة - تح: مصطفى حجازي - مطبعة حكومة الكويت.
- 15- الزملكاني (كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم) - 1984 - التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن - ط1 - تح: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي - بغداد - العراق - مطبعة العاني.
- 16- الساقى (فاضل مصطفى) - 1977 م - أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة - دون طبعة - تقديم تمام حسان - القاهرة - مصر - مكتبة الخانجي .

- 17- السامرائي (فاضل صالح) 2000م - الجملة العربية والمعنى - ط1 - بيروت - لبنان - دار ابن حزم للطباعة والنشر.
- 18- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهيل) -1996م - الأصول في النحو - ط: 2 - تح: عبد الحسين الفتلي - القاهرة - مصر - مؤسسة الرسالة.
- 19- السكاكي (أبي بكر محمد بن علي) - بدون تاريخ - مفتاح العلوم - دون طبعة - بيروت - لبنان - دار الكتاب العلمية.
- 20- السيوطي (جلال الدين) - دون تاريخ - شرح شواهد المغني - دون طبعة - تح: الشيخ محمد محمود الشنقيطي - بيروت - لبنان - دار مكتبة الحياة.
- 21- السيوطي (جلال الدين) -1984م - الأشباه والنظائر في النحو - ط: 1 - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية.
- 22- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله) - 1985م - شرح ابن عقيل - ط2 - تح: محي الدين عبد الحميد - دمشق - سوريا - دار الفكر.
- 23- الفراهيدي (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد) - 1985م - كتاب العين - دون طبعة - تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي - بغداد - العراق - وزارة الثقافة والإعلام .
- 24- قدور (أحمد) - 1996م - مبادئ اللسانيات - ط1 - دمشق - سوريا - دار الفكر للطباعة والنشر .
- 25- ابن مالك (محمد بن عبد الله) 1402هـ = 1982م - شرح الكافية الشافية - ط1 - تحقيق: أحمد هريدي - دار المأمون للتراث .
- 26- مذكور (عاطف) - 1987م - علم اللغة بين التراث والمعاصرة - دون طبعة - دمشق - سوريا - دار الثقافة والنشر والتوزيع.
- 27- ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري) - 1994 - لسان العرب - ط3 - بيروت - لبنان - دار صادر.
- 28- التجار (لطيفة إبراهيم) - 1994م - دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتفعيدها - ط1 - عمان - الأردن - دار البشير.
- 29- ابن يعيش (موفق الدين) - 1940م - شرح المفصل - دون طبعة - بيروت - لبنان - القاهرة - مصر - مكتبة المتنبّي - عالم الكتب.